جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للرقابة المالية

تقرير الربع الرابع من عام 2024

القرية الذكية، مبنى ١٣٦، الجيزة، مصر الرقم البريدى : ١١٠
تليفون: ٣٥٣٤٥٣٥٠ ٢٠٢+ فاكس: ٣٥٣٧٠٠٣٦ ٢٠٢+
WWW.FRA.GOV.EG

ARAB REPUBLIC OF EGYPT
الهيئة العامة للرقابة المالية
FINANCIAL REGULATORY AUTHORITY

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وسجل الضمانات المنقولة.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والتطوير

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون: 35370040 +202

فاكس: 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكترونى للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية..... 4

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)..... 4

2. تطور النشاط في السوق الثانوي 5

ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني..... 10

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري 15

رابعاً: التأجير التمويلي..... 18

خامساً : نشاط التخصيم 21

سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي..... 23

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر..... 26

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة 39

تاسعاً:أخبار الهيئة..... 41

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	أكتوبر-ديسمبر 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	معدل التغير %
إجمالي قيمة إصدارات الأسهم (تأسيس + زيادة رأس المال + تعديل قيمة اسمية + وتخفيض رأس المال)	148,249	342,429	-56.71%
إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم	32,312	38,639	-16.37%
إجمالي قيمة الإصدارات	180,561	381,068	-52.62%

يتضح من الجدول السابق، انخفاض إجمالي قيمة إصدارات الأوراق المالية في السوق الأولي لتبلغ 148.25 مليار جنيه خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من عام 2024 مقارنة بـ 342.43 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق، بمعدل انخفاض بلغ 56.71%، ويرجع ذلك إلى الإنخفاض في قيمة إصدارات أسهم زيادة رؤوس الأموال التي انخفضت بمقدار 51.38 مليار جنيه خلال الفترة بمعدل 33.49%، بينما سجلت إصدارات أسهم التأسيس ارتفاع بمعدل 62.93% لتبلغ 16.26 مليار جنيه خلال نفس الفترة مقارنة بـ 9.98 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق. كما انخفضت إصدارات الأوراق المالية بخلاف الأسهم (سندات التوريق وسندات الشركات) بنسبة 16.37% خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) من عام 2024 مقارنة الربع المناظر من العام السابق، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة المرجعية الصادرة عن البنك المركزي من 9.75%في مارس 2022 إلى 27.75 % في مارس 2024. ومن ثم انخفاض طلب المستثمرين على أدوات تمويل الدخل الثابت لارتفاع تكلفتها.

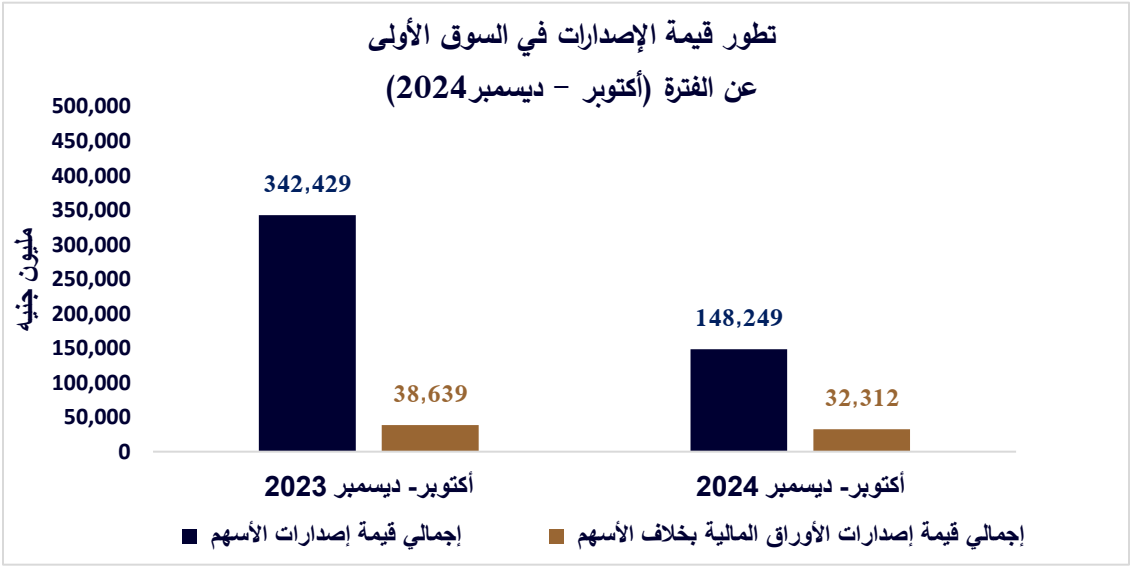

تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

جدول (1-2): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

المؤشر	إغلاق ديسمبر 2024	إغلاق ديسمبر 2023	معدل التغير (%)
EGX30 (مقوم بالجنيه)	29,740.58	24,894.26	19.47%
EWI EGX70	8,143.00	5,473.42	48.77%
EGX100 EWI	11,217.62	7,880.35	42.35%
مؤشر تميز	9,887.83	6,380.11	54.98%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع عن عامي 2023&2024)

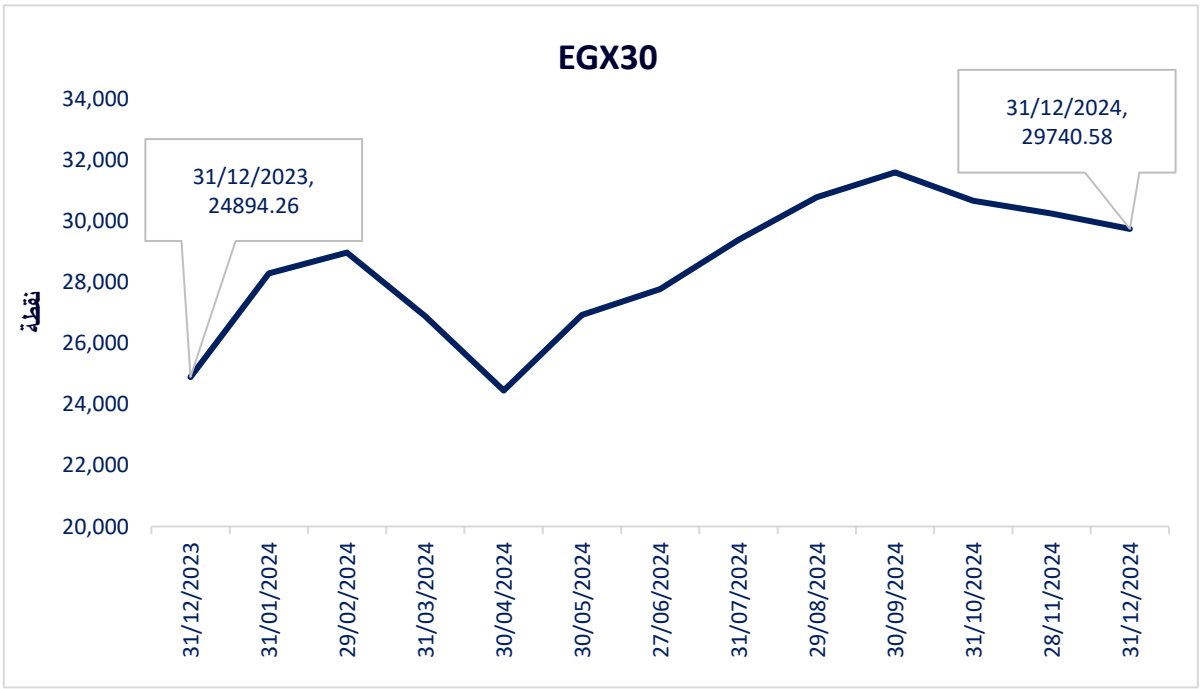

أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أكتوبر–ديسمبر 2024):

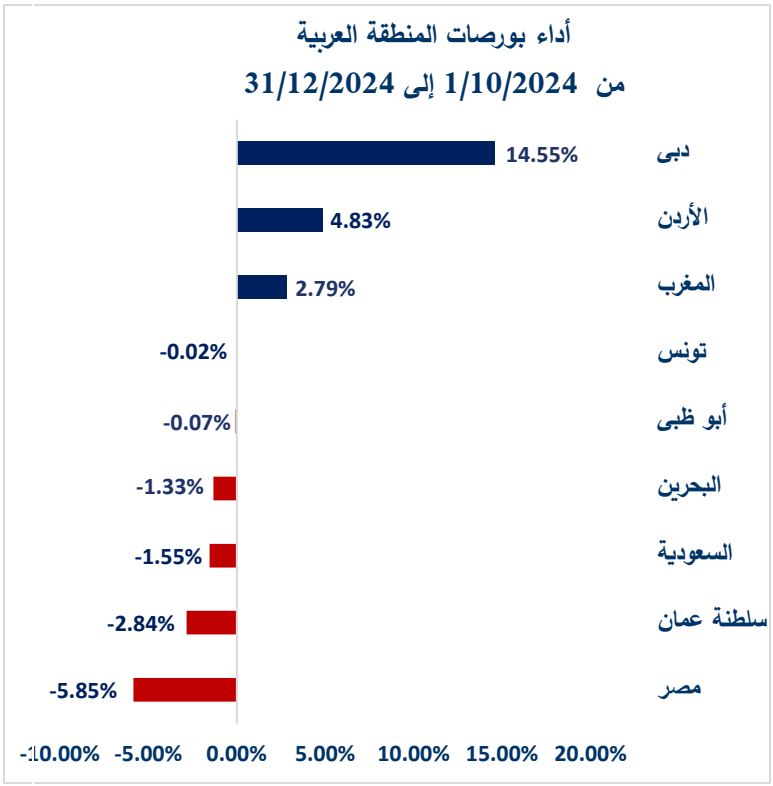

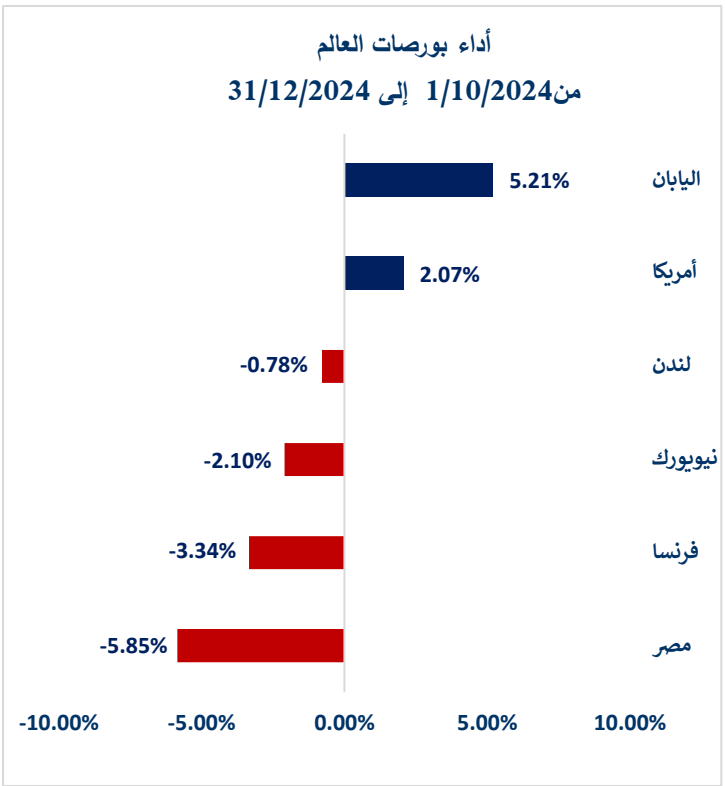

المؤشر	السوق
Amman SE General (AMGNRLX)	الأردن
Tadawul All Shares (TASI)	السعودية
ADX General (ADI)	أبو ظبي
DFM General (DFMGI)	دبي
TUNINDEX (TUNINDEX)	تونس
MSM 30 (MSI)	عمان
Moroccan All Shares (MASI)	المغرب
Bahrain All Shares (BAX)	البحرين
EGX 30	مصر
FTSE 100	المملكة المتحدة
CAC40	فرنسا
S&P 500	الولايات المتحدة
NIKKEI 225	اليابان
NYSE	نيويورك

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أكتوبر–ديسمبر 2024:

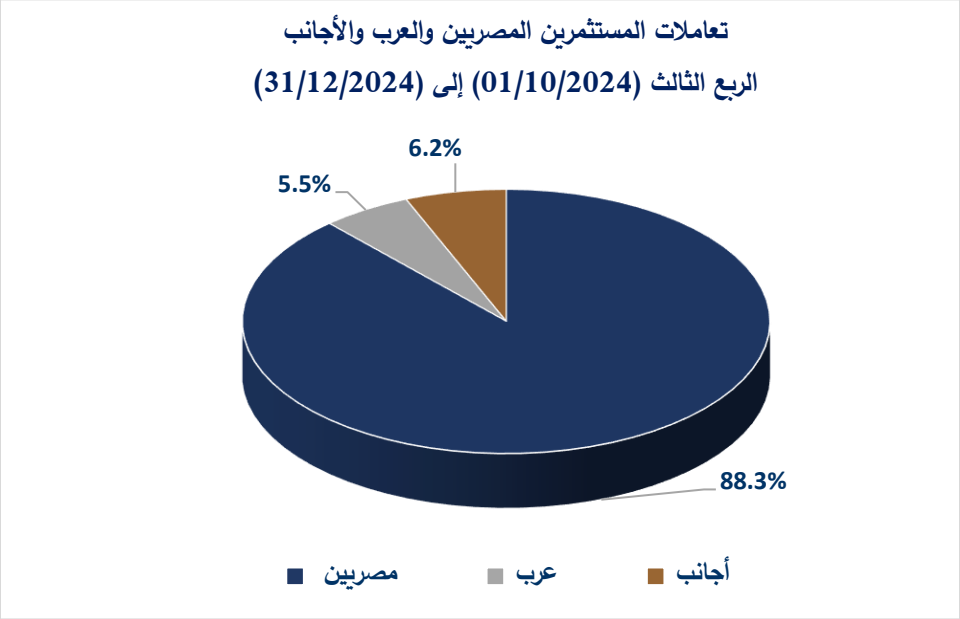

يتضح من البيانات استحواذ تعاملات المصريين على الأسهم المقيدة بعد استبعاد الصفقات خلال الربع الرابع من عام 2024 على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 88.3% ثم الأجانب بنسبة 6.2% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 5.5%.

ب–إجماليات التداول على الأوراق المالية

- **تداولات الأسهم والسندات وأذون الخزانة**

جدول (1–3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات وأذون الخزانة

البيـــــــان	أكتوبر–ديسمبر 2024	أكتوبر–ديسمبر 2023	معدل التغير (%)
قيمة تداول الأسهم (بالمليون جنيه)	313,006	297,800	5.1%
قيمة تداول السندات وأذون الخزانة (بالمليون جنيه)	3,863,423	2,284,951	69.1%
إجمالي قيمـة التـــداول (بالمليون جنيه)	4,176,428	2,582,752	61.7%
إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)	78,154	79,814	-2.1%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2024 & 2023).

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين ارتفاع قيمة تداول الأسهم بنسبة 5.1% خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بالربع الرابع من عام 2023، وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطبيق الإصلاحات الهيكلية وزيادة دور القطاع الخاص، بالإضافة إلى قرارات الهيئة للعمل على تنشيط الأسواق، والقرارات المتتالية للبنك المركزي المصري بخفض سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار، مما أدى إلى إعادة اكتساب ثقة المستثمرين في البورصة المصرية، وزيادة معدلات التداول.

ومن ناحية أخرى ارتفعت قيمة تداول السندات وأذون الخزانة بنسبة 69.1% خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بالربع الرابع من العام السابق، لتسجل نحو 3863 مليار جنيه مقارنة بـ 2284 مليار جنيه في الربع الرابع من عام 2023، وتجدر الإشارة إلى أنه بدء التداول على أذون الخزانة في البورصة المصرية في سبتمبر 2023.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الرابع من عام 2024

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيـان	إغلاق ديسمبر 2024	إغلاق ديسمبر 2023	معدل التغير (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	2169.8	1719.7	26.17%
رأس المال السوقي لـ EGX30	1,400.1	1,168.0	19.87%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	3.0	2.7	11.11%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الرابع من عامي 2024 & 2023).

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 2169.8 مليار جنيه في نهاية الربع الرابع من عام 2024 وذلك بزيادة بلغت نحو 26.17% عن الفترة المثيلة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي [1] بنهاية الفترة نحو 15.6%.

[1] الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 13902.6 مليار جنيه لعام 2024/2023 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

د) أعداد المستثمرين الجدد

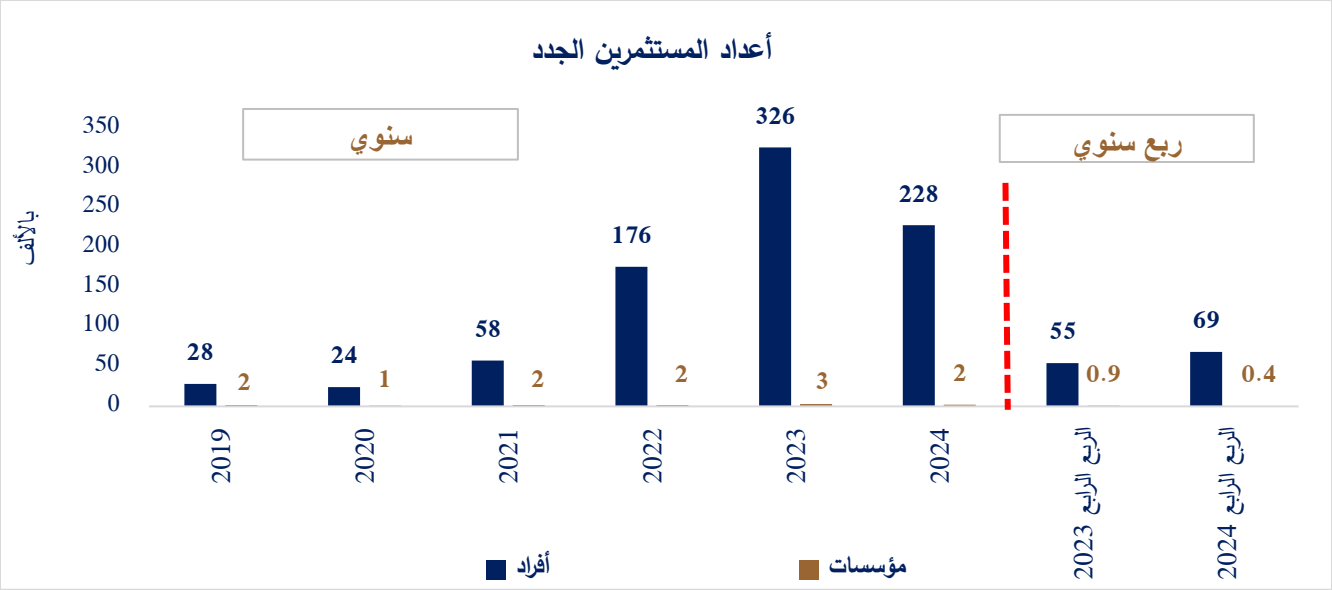

سجلت اعداد المستثمرين الجدد عدد 230 ألف مستثمر خلال عام 2024، مقارنة بنحو 329 ألف مستثمر جديد خلال عام 2023، بينما ارتفع خلال الربع الرابع (أكتوبر – ديسمبر) من عام 2024 ليسجل 69.4 ألف مستثمر مقابل 55.9 ألف مستثمر في نفس الفترة من العام السابق، بمعدل زيادة بلغ 24%.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أكتوبر إلى ديسمبر 2024):

جدول (2-1): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	14,420.9	10,190.2	%41.5
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الاشخاص وتكوين الأموال	11,292.8	8,952.7	%26.1
إجمالي	25,713.7	19,142.9	%34.3
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	6,438.1	5,683.1	%13.3
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	6,964.7	4,718.5	%47.6
إجمالي	13,402.8	10,401.6	%28.9

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات.

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

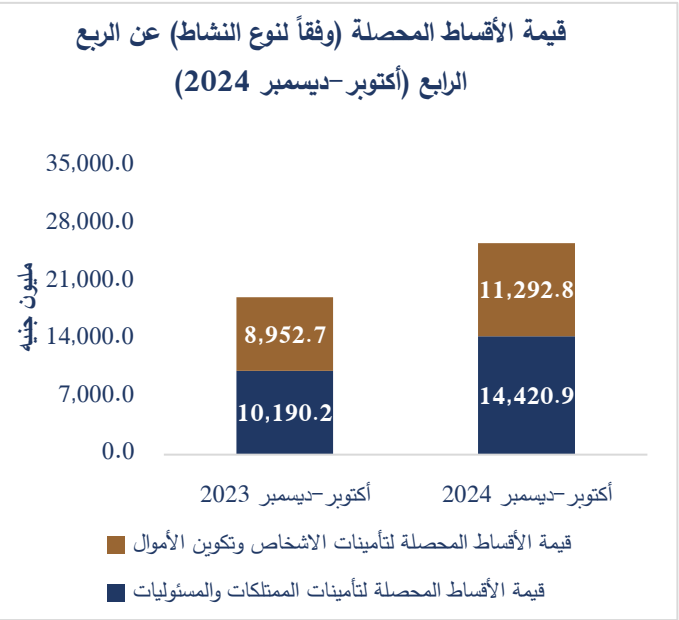

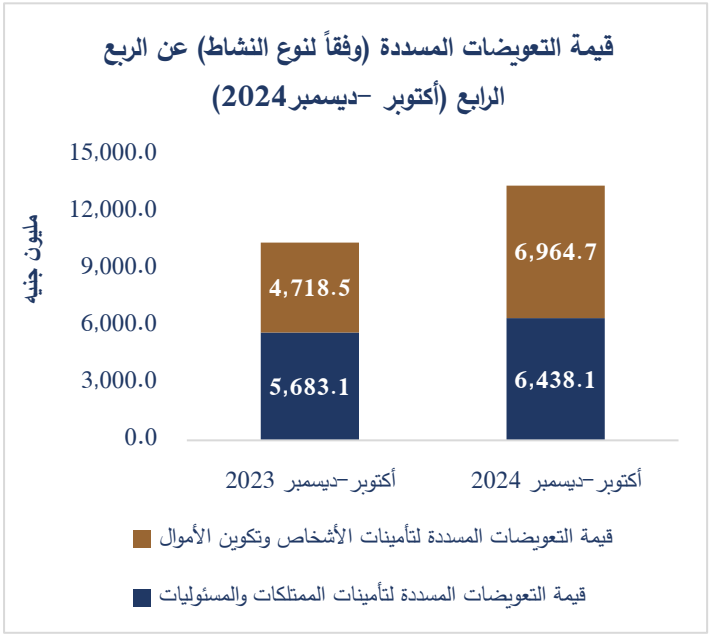

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفاع قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 25.7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بـ 19.1 مليار جنيه خلال الربع االرابع من عام 2023 وبمعدل ارتفاع بلغ 34.3 %، حيث ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات إلى 14.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2024 مقابل 10.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من2023، كما ارتفعت الأقساط المحصلة لتأمينات الحياة إلى 11.3 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2024 مقابل 8.95 مليار جنيه خلال الربع الرابع من2023.

ارتفاع قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والحياة إلى 13.4 مليار جنيه خلال الربع الثالث من عام 2024 بالمقارنة بـ 10.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 وبمعدل ارتفاع بلغ 28.9%، حيث بلغت التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات قيمة 6.4 مليار جنيه خلال الربع االرابع من 2024 مقابل 5.7 مليار جنيه خلال الربع االرابع من2023، بينما ارتفعت التعويضات المسددة لتأمينات الحياة إلى 6.96 مليار جنيه خلال الربع الرابع من 2024 مقابل 4.72 مليار جنيه خلال الربع االرابع من2023.

ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أكتوبر إلى ديسمبر 2024):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أكتوبر-ديسمبر 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	21,560.5	16,880.8	%27.7
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	4,153.2	2,262.1	%83.6
إجمالي	25,713.7	19,142.9	%34.3
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	11,341.3	9,177.1	%23.6
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	2,061.5	1,224.5	%68.4
إجمالي	13,402.8	10,401.6	%28.9

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.

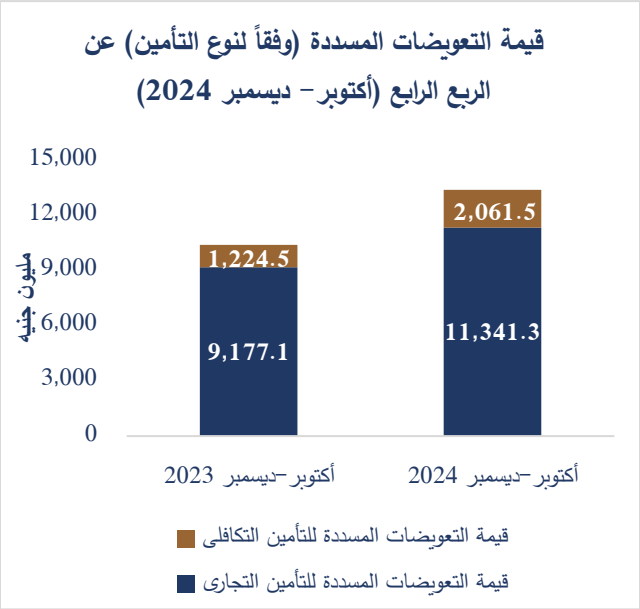

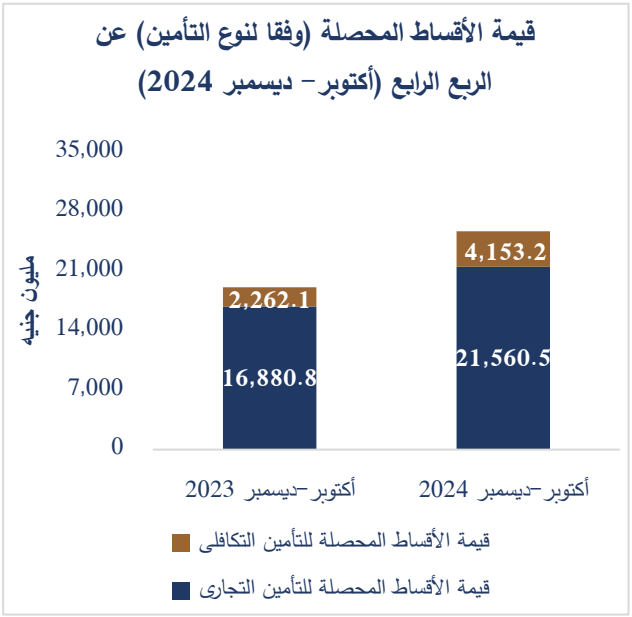

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 25.7 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بـ 19.14 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 وبمعدل ارتفاع بلغ 34.3%، حيث ارتفعت قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجاري إلى21.6 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بـ 16.9 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023، وارتفعت الأقساط المحصلة للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع من عام 2024 إلى 4.2 مليار جنيه بالمقارنة بـ 2.3 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023.

ارتفعت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري والتكافلي إلى 13.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بـ 10.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023 وبمعدل ارتفاع بلغ 28.9%، حيث بلغت قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجاري 11.3 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 بالمقارنة بـ 9.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023، بينما ارتفعت التعويضات المسددة للتأمين التكافلي خلال الربع الرابع إلى 2.1 مليار جنيه عام 2024 بالمقارنة بـ 1.2 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2023.

شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:

أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى ديسمبر 2024	حتى ديسمبر 2023
شركات التأمين	40	40
جمعيات التأمين التعاونى	1	1
مجمعات التأمين	5	5
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى ديسمبر 2024	حتى ديسمبر 2023
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	96	96
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13932	14345
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	32	29
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	303	311
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	364	378
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	47	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 6.7 مليار جنيه عن الربع الرابع (2024/10/1-2024/12/31) مقابل نحو 7.9 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل انخفاض بلغ نحو 15.7%، وتتمثل هذه الاستثمارات فى (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب – ودائع – وثائق صناديق استثمار – أذون خزانة – سندات حكومية) وذلك طبقا للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الرابع من عام 2024:

جدول (3-1): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أكتوبر-ديسمبر 2024)

	عدد المستثمرين		معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %
	أكتوبر-ديسمبر 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023		أكتوبر-ديسمبر 2024	أكتوبر-ديسمبر 2023	
الإجمالي	2883	1430	%101.61	7715	3694	%108.86

يتضح من الجدول زيادة عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2024/10/01-2024/12/31) بنسبة كبيرة تصل إلى 101.61% بالمقارنة بالفترة المثيلة من عام 2023، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد زادت بنحو 108.86% بالمقارنة بالفترة المثيلة من العام السابق ويعود ذلك إلى زيادة المحافظ المشتراة، كذلك إلى إصدار مجلس إدارة الهيئة قرارًا بتعديل القرار السابق للمجلس رقم (111) لسنة 2015 بشأن قواعد ومعايير ممارسة نشاط التمويل العقاري، مما يسمح بزيادة قيمة قسط التمويل العقارى ليصبح 50% من إجمالى دخل المتقدم للحصول على التمويل العقارى بدلاً من 35% و40% للفئات ذات الدخول المختلفة؛ ليخفف من حدة الانخفاض الذي سبق تلك الزيادة.

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-2): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أكتوبر-ديسمبر 2024)

فئة المساحات م2	أكتوبر-ديسمبر 2024		أكتوبر-ديسمبر 2023		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
من 0 -66 م2	101	3.50%	180	12.59%	-43.89%
من 66-86 م2	271	9.40%	255	17.83%	6.27%
أكبر من 86 م2	2511	87.10%	995	69.58%	152.36%
الإجمالي	2883	100%	1430	100%	101.61%

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من86 م^2) على أعلى نسبة بلغت نحو 87.1% في الربع الرابع من عام 2024، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثيلة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م^2) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 69.58%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أكتوبر-ديسمبر2024)

نوع الغرض	أكتوبر-ديسمبر2024		أكتوبر-ديسمبر2023		معدل التغير%
	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	
سكنى	2819	97.78%	1381	96.57%	104.13%
أخرى	64	2.22%	49	3.43%	30.61%
الإجمالي	2883	100%	1430	100%	101.61%

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-4): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أكتوبر-ديسمبر2024)

نوع العميل	أكتوبر-ديسمبر2024		أكتوبر-ديسمبر2023		معدل التغير%
	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	
عادى	1823	23.63%	1576	42.65%	15.69%
عميل صندوق	0	0.00%	4	0.11%	-100%
محافظ مشتراه	5892	76.37%	2114	57.24%	178.69%
الإجمالي	7715	100%	3694	100%	108.86%

جدول (3– 5) عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2024	في نهاية ديسمبر 2023	معدل التغير %
عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري	25	20	%25
إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)	6442.4	3831.7	%68.1

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 25 شركة بنهاية الربع الرابع لعام 2024، مقابل 20 شركة في نهاية الربع الرابع عام 2023 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي–هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثالث من عام 2024 نحو (268) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (176) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثيلة من عام 2023 بمعدل ارتفاع بلغ 52% كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3 –6) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية ديسمبر عام 2024

البيـــان	في نهاية ديسمبر 2024	في نهاية ديسمبر 2023	معدل التغير %
عدد خبراء التقييم العقاري	268	176	%52

رابعاً: التأجير التمويلي

عدد وقيمة العقود

جدول (4-1) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2024	أكتوبر -ديسمبر 2023	معدل التغير %
عدد العقود	487	575	-15.30%
قيمة العقود (بالمليون جنيه)	36,519.7	38,959.8	-6.26%

شهدت الفترة (أكتوبر-ديسمبر) عام 2024 انخفاض في هذا النشاط من حيث عدد وقيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2023، حيث أنخفضت قيمة العقود خلال الفترة لتصل إلى نحو 36.52 مليار جنيه مقارنةً بـ 38.96 مليار جنيه خلال الفترة المثيلة من العام السابق بمعدل انخفاض قدره 6.26%، بينما انخفض عدد العقود إلى 487 عقدًا مقارنة بـ 575 عقدًا وبمعدل انخفاض بلغ 15.30%. **ويرجع هذا الانخفاض -بالأساس- إلى** ارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم ارتفاع تكلفة التمويل. بالإضافة إلى ما سبق قد يكون تطبيق بعض البنوك للضوابط الجديدة التي أصدرها مجلس إدارة البنك المركزي المصري في نهاية فبراير 2024 -بشأن وضع سقوف ائتمانية للبنوك لا تتجاوز 5% بشأن التسهيلات الائتمانية واستثمارات التوريق المقدمة من البنوك إلى شركات التأجير التمويلي على مستوى البنك الواحد لمنع التركز بالقطاع المصرفي والحد من المخاطر النظامية- أحد الأسباب في انخفاض مصادر التمويل المتوفرة لشركات التأجير التمويلي لإبرام عقود جديدة. وبالفعل قام البنك المركزي بتوضيح التطبيق السليم لضوابطه للبنوك، وسيتم تقدير الموقف وفقاً للمؤشرات التي سيتم عرضها على البنك.

وتجدر الاشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة العامة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.

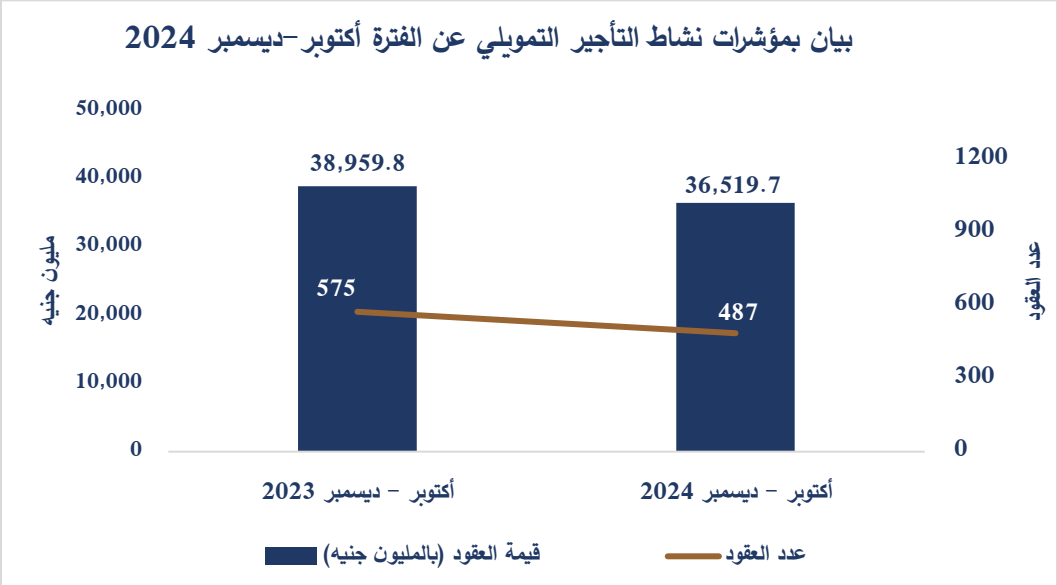

تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (4–2) تصنيف عقود التأجير التمويلى وفقاً للنشاط

م	النشاط	أكتوبر–ديسمبر 2024		أكتوبر–ديسمبر 2023	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	29,370.1	80.4%	33,240.5	85.3%
2	سيارات نقل	2,358.4	6.5%	1,352.4	3.5%
3	سيارات ملاكي	1,192.2	3.3%	992.8	2.5%
4	خطوط انتاج	1,303.6	3.6%	529.9	1.4%
5	معدات ثقيلة	318.8	0.9%	567.4	1.5%
6	آلات ومعدات	1,190.5	3.3%	1,835.2	4.7%
7	بواخر	180.5	0.5%	0.0	0.0%
8	أجهزة مكتبية	1.2	0.0%	26.6	0.1%
9	أخرى	604.3	1.7%	415.1	1.1%
الإجمالي		36,519.69	%100	38,959.81	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أكتوبر – ديسمبر) 2024 شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 29.37 مليار جنيه وبنسبة 80.4% من إجمالي قيمة العقود وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثيلة من العام السابق بنسبة بلغت 85.3% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواذه على 6.5% من إجمالي قيمة العقود وبقيمة تقدر بـ 2.36 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط خطوط الانتاج بقيمة عقود بلغت نحو 1.30 مليار جنيه وبنسبة 3.6% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

خامساً: نشاط التخصيم

قيمة الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة حوالي 35.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2024 بالمقارنة بنحو 18.8 مليار جنيه في نهاية ديسمبر 2023، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 90.7%.

جدول (5-1) قيمة الأرصدة المدينة

البيان	في نهاية ديسمبر 2024	في نهاية ديسمبر 2023	معدل التغير %
قيمة الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)	35,759.3	18,754.7	90.7%
الشركات المحيلة (العملاء)	700	605	15.7%

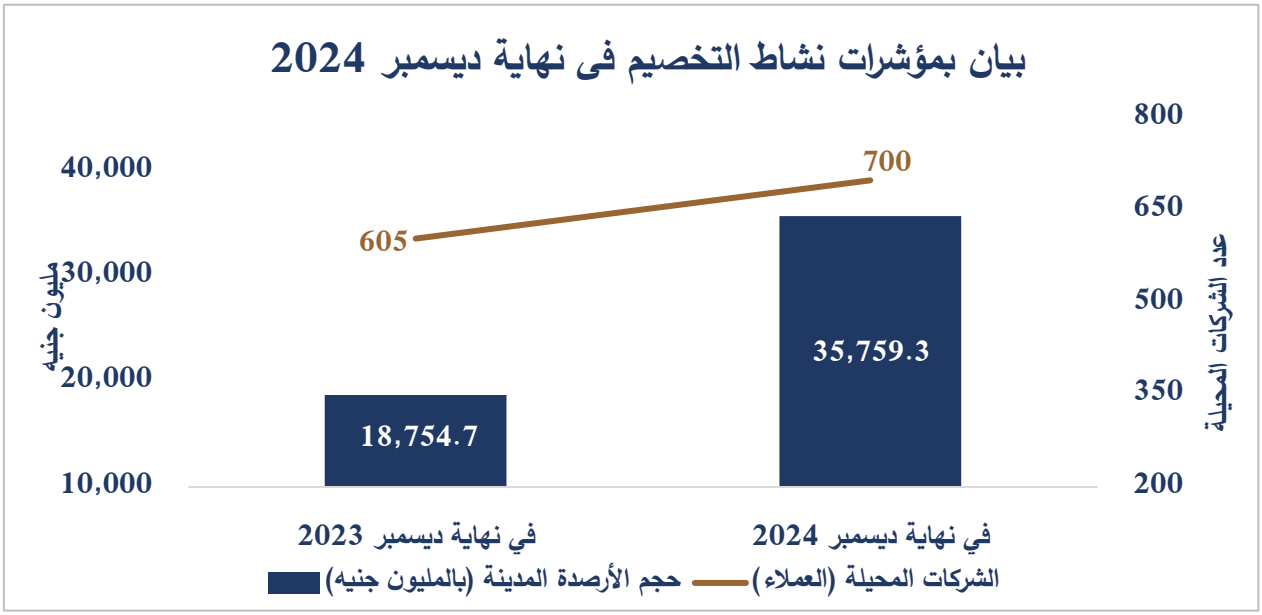

قيمة الأوراق المخصمة

جدول (5-2) قيمة الأوراق المخصمة

البيان	اكتوبر-ديسمبر 2024	اكتوبر-ديسمبر 2023	معدل التغير%
إجمالي قيمة الأوراق المخصمة (بالمليون جنيه)	26,573.6	12,495.1	112.67%
مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)	17,568.0	8,119.2	116.38%
بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)	9,005.7	4,375.9	105.80%

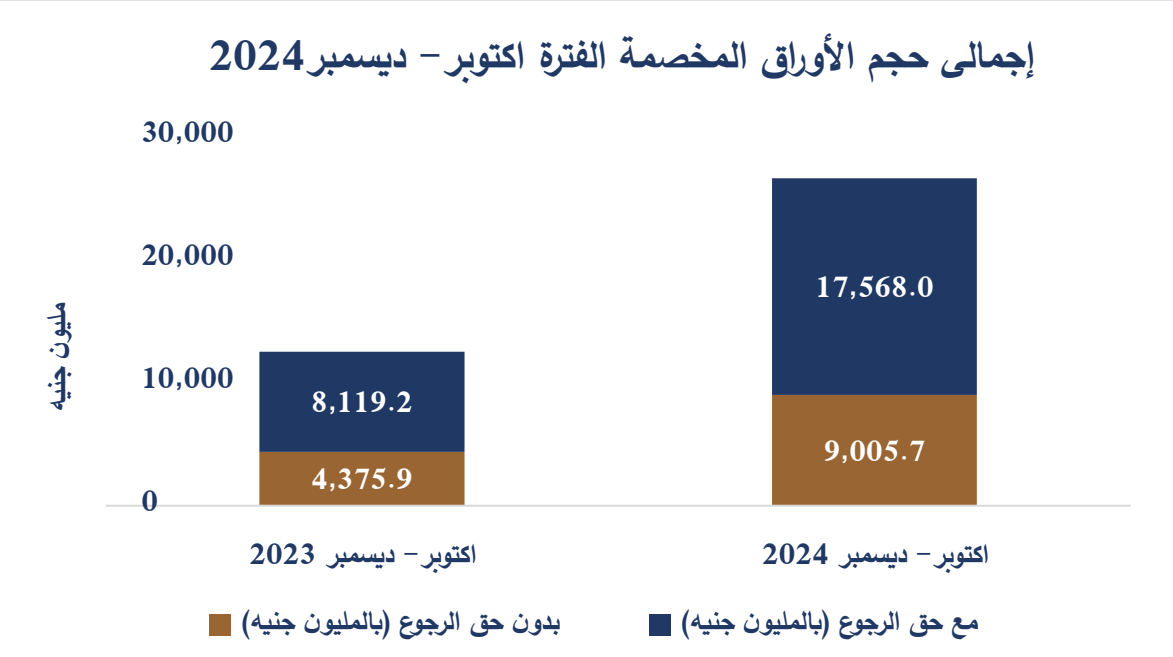

جدول (5-3) شركات التخصيم

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2024	في نهاية ديسمبر 2023
إجمالي عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التخصيم (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)	41	39

سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أكتوبر -ديسمبر 2024	أكتوبر -ديسمبر 2023	معدل التغير
عدد العملاء (بالألف)	1,265.0	827.2	52.9%
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	19,404.7	14,205.4	36.6%

ارتفع عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ليبلغ 1265.0 ألف عميل خلال الربع الرابع (أكتوبر-ديسمبر) 2024 مقارنة بنحو 827.2 ألف عميل خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ 52.9%، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 19.4 مليار جنيه خلال الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بـ 14.2 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام السابق بمعدل زيادة بلغ 36.6%.

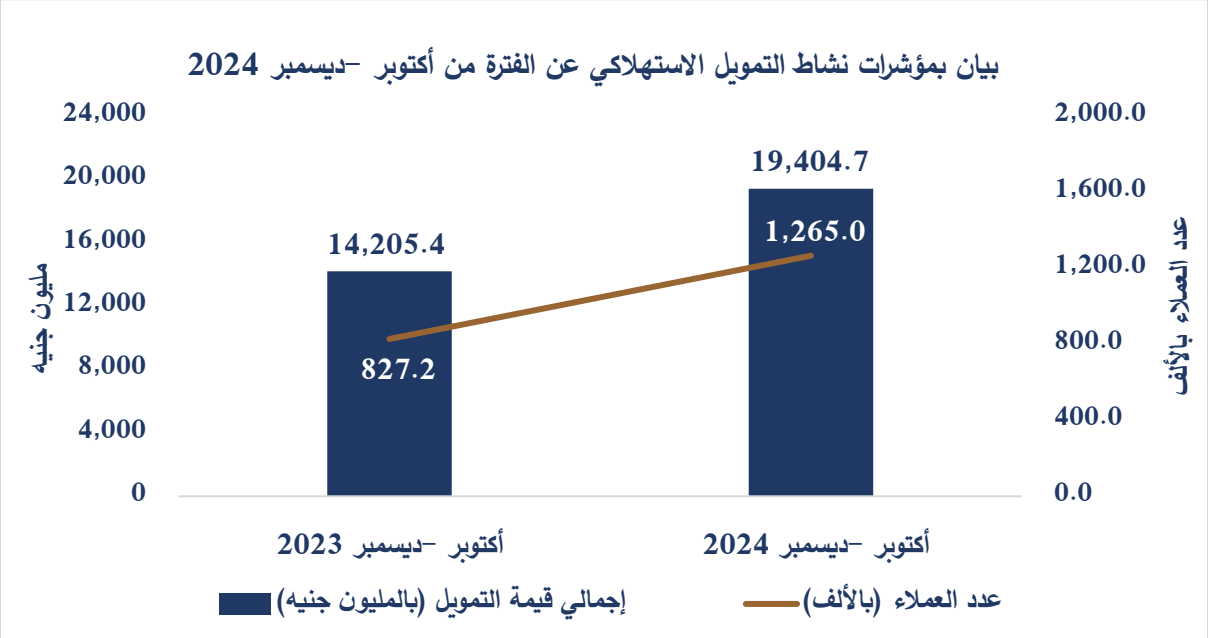

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6–2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

م	نوع السلعة	أكتوبر –ديسمبر 2024	
		قيمة التمويل (مليون جنيه)	النسبة %
1	الالكترونيات والأجهزة الكهربائية	5,651.2	%29.12
2	شراء سيارات ومركبات	4,568.6	%23.54
3	الأجهزة الكهربائية والمنزلية	2,283.7	%11.77
4	الملابس والاحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	1,535.2	%7.91
5	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل التجارية المختلفة	1,062.6	%5.48
6	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	681.5	%3.51
7	الأثاث وتجهيزات المنازل	635.4	%3.27
8	أخرى	2,986.4	15.4%
	الإجمالي	19,404.7	%100

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أكتوبر – ديسمبر) 2024 شهدت استحواذ الالكترونيات والأجهزة الكهربائية على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 5.7 مليار جنيه وبنسبة 29.1% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب شراء سيارات ومركبات بنسبة 23.5% من إجمالي قيمة التمويل وبقيمة بلغت حوالي 4.6 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث الأجهزة الكهربائية والمنزلية بقيمة تمويل بلغت نحو 2.3 مليار جنيه وبنسبة 11.8% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

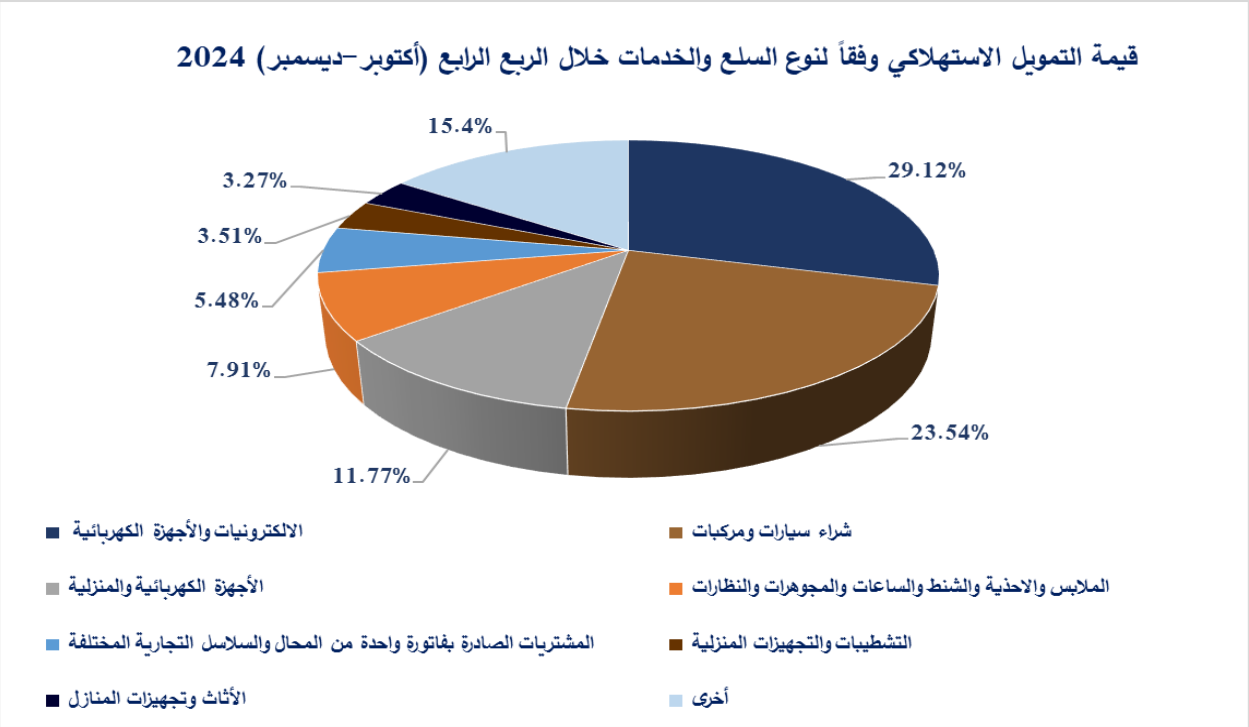

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2023

1) تطور عدد المستفيدين وأرصدة التمويل

جدول (7-1) تطور نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الرابع 2024:

النشاط	في نهاية الربع الرابع 2024		في نهاية الربع الرابع 2023	
	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	3,712.8	63,266.4	3,812.9	50,615.1
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	19.3	17,242.8	6.2	6,477.1
الإجمالى	3,732.1	80,509.2	3,819.1	57,092.1

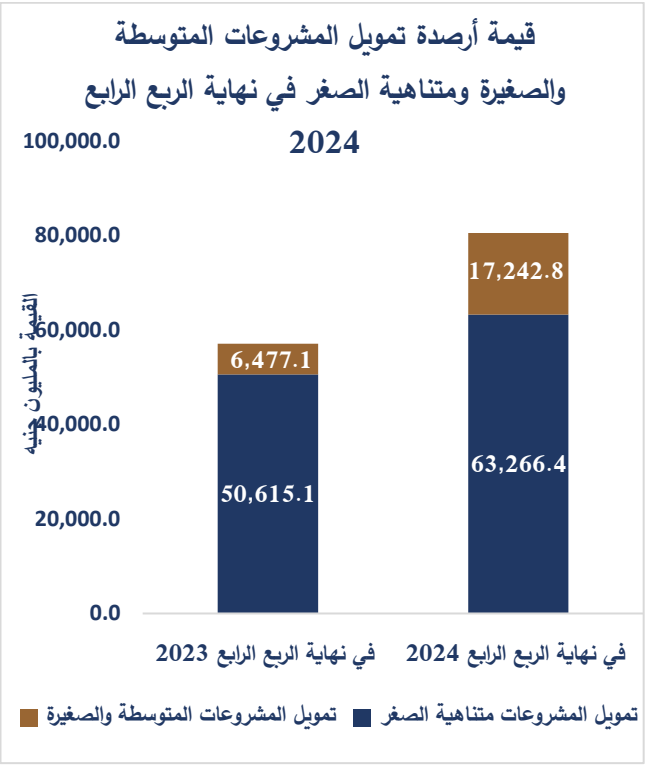

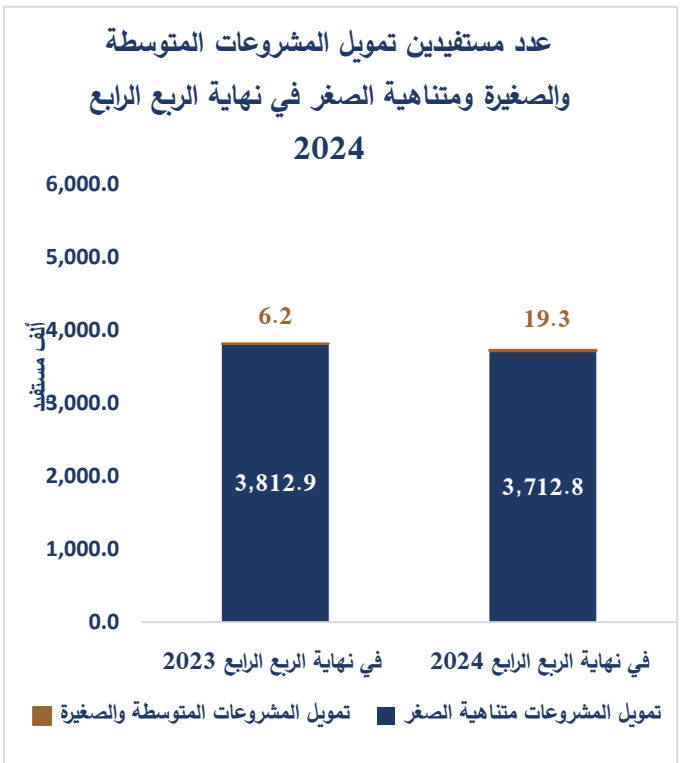

2) عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح

جدول (7-2) تطور عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في نهاية الربع الرابع 2024:

النشاط	في نهاية الربع الرابع 2024		في نهاية الربع الرابع 2023	
	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)	عدد المستفيدين (بالألف)	قيمة التمويل الممنوح (بالمليون جنيه)
تمويل المشروعات متناهية الصغر	837.3	22,445.4	1,013.6	21,008.3
تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	2.4	5,623.9	1.9	2,625.4
الإجمالى	839.7	28,069.4	1,015	23,633.7

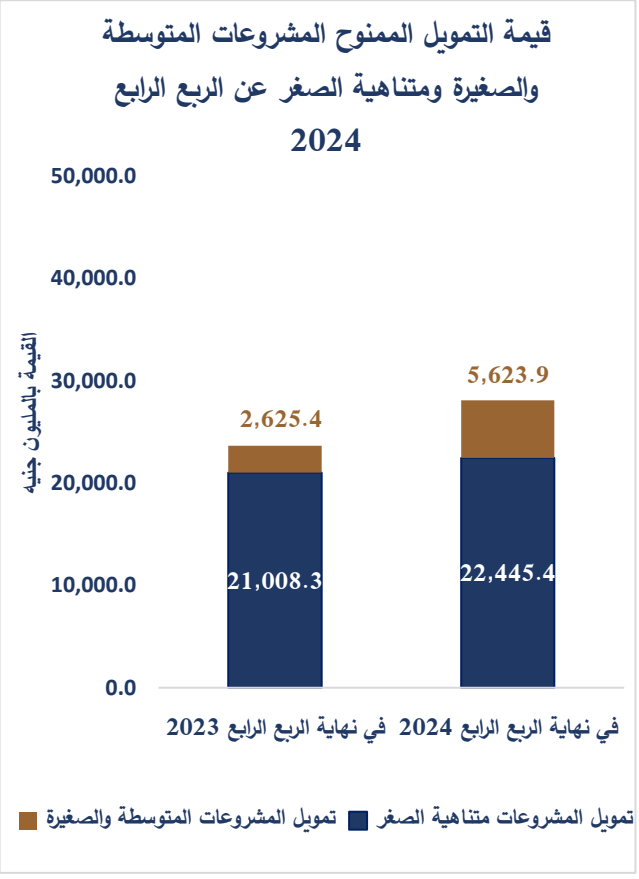

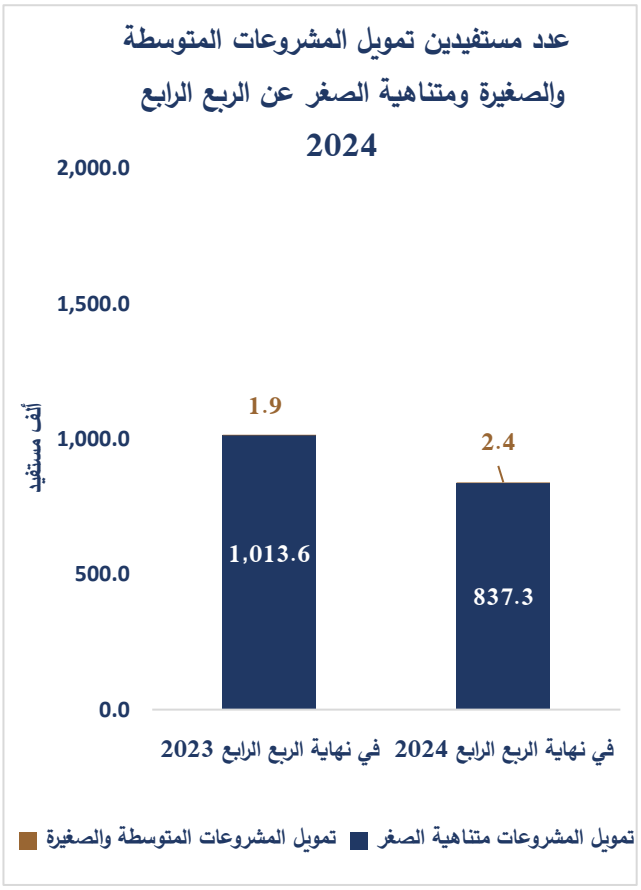

3) تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية) :

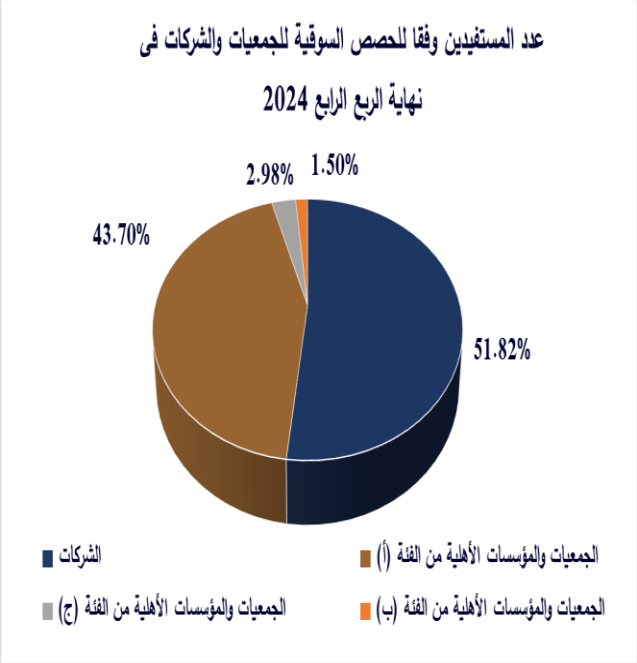

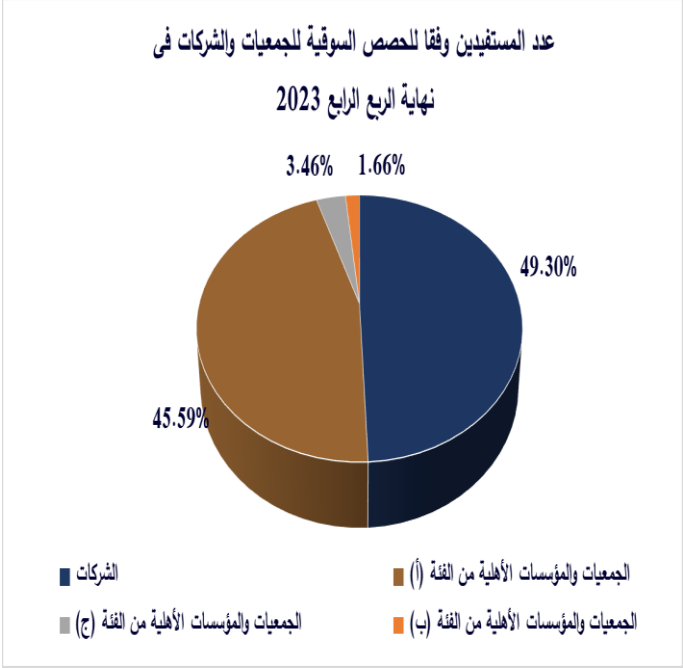

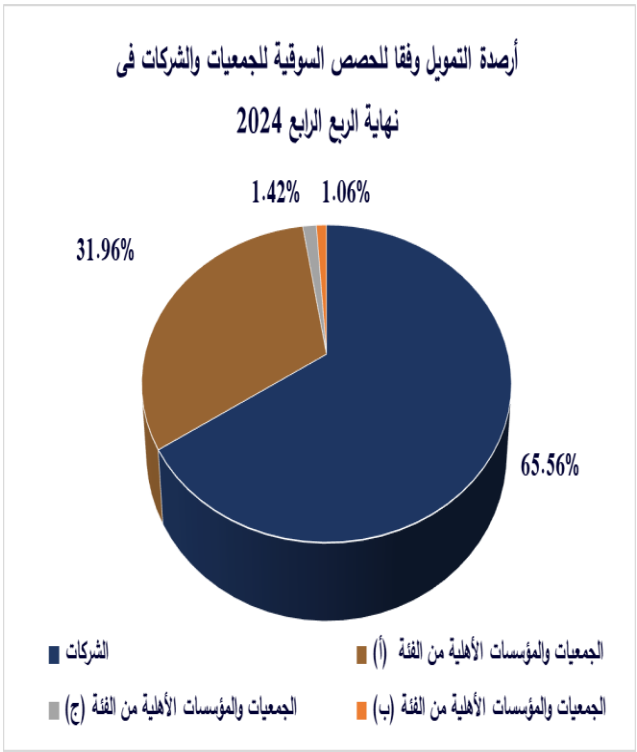

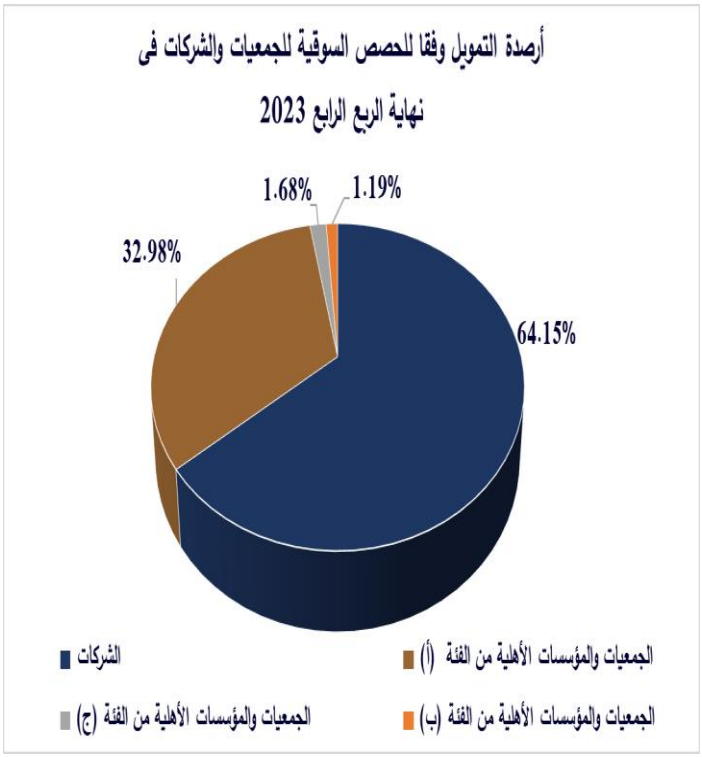

شـهد نهاية الربع الرابع من عام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصـدة تمويل المشـروعات متناهية الصـغر بنسـبة 25.0% حيث بلغت نحو 63.3 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2023 والتي بلغت فيه أرصـــدة التمويل نحو 50.6 مليار جنيه.

كما انخفضت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 2.6% حيث بلغ العدد حوالي 3.71 مليون مستفيد في نهاية الربع الرابع من عام 2024، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2023 والذي كان فيه عدد المسـتفيدين نحو 3.81 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 41.5 مليار جنيه، وجاءت أيضًا بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.92 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 32.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.87 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 65.6%، واحتلت المركز الأول كذلك من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 51.8%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 20.2 مليار جنيه، كذلك جاءت بالمركز الثانى بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.6 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 16.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 31.9%، واحتلت كذلك المركز الثانى من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 43.7%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها672.2 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 55.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 603.0 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 63.2 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 1.1%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 1.5%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 899.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 110.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 850.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 131.9 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 1.4%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3.0%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقًا لنوع النشاط (تجارى-خدمي-زراعي-إنتاجي)

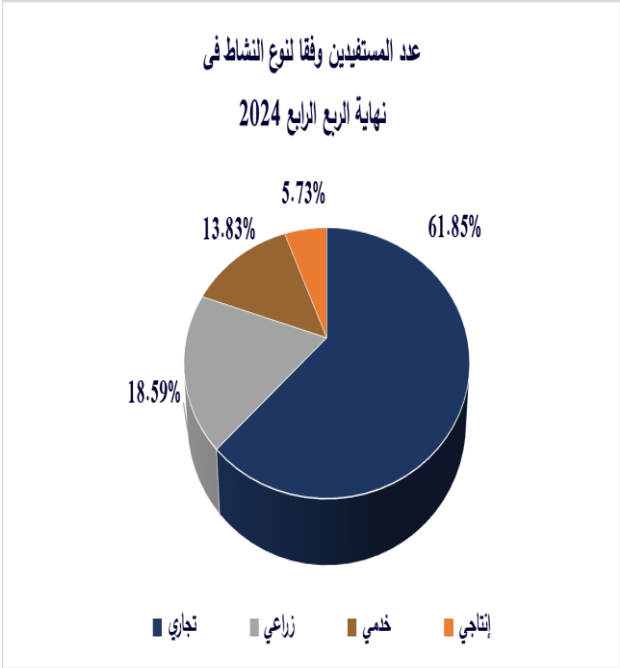

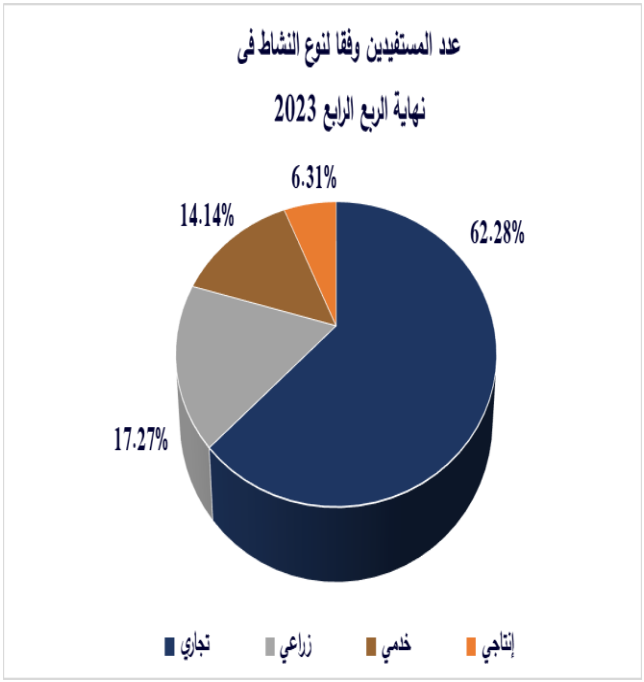

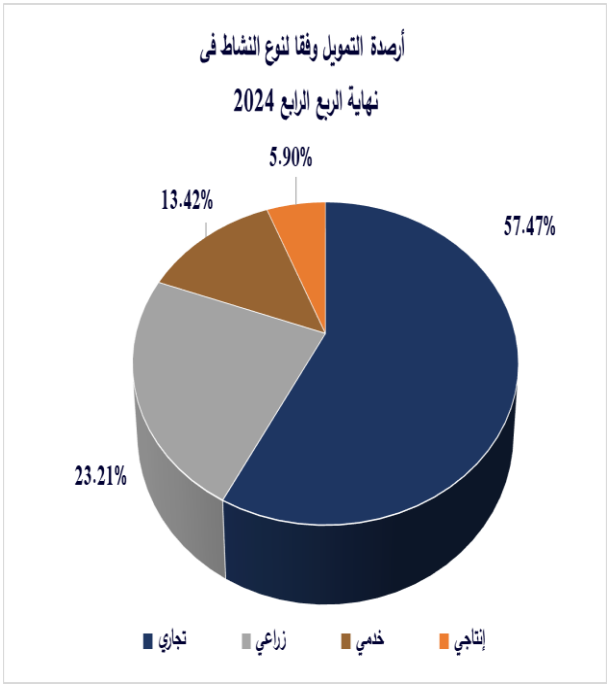

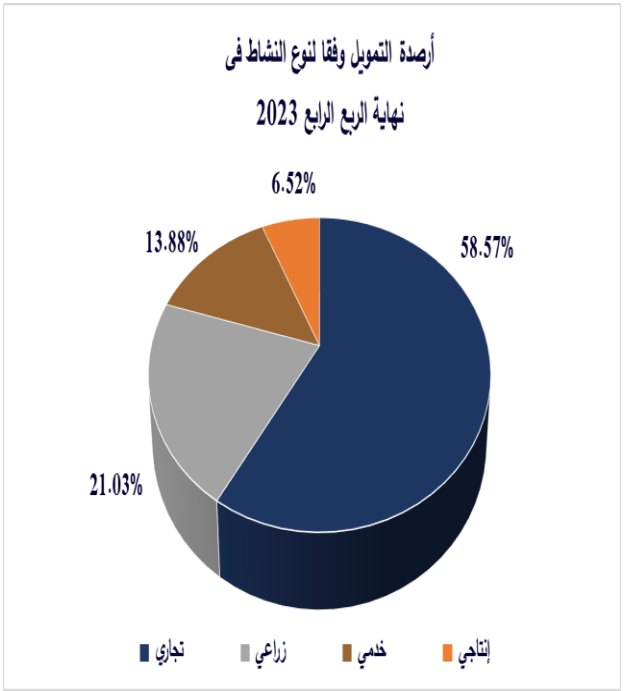

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع لعام 2024 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2023 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الرابع عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 36.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.3 مليون مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الرابع عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 29.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.4 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 57.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 61.8%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الرابع عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 14.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 690.1 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 10.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو658.6 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 23.2 %، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 18.6%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الرابع عام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 8.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 513.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 7.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 539.0 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.4%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.9%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الرابع لعام 2024 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.7 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 212.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3.3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 240.7 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 5.9%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.7%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

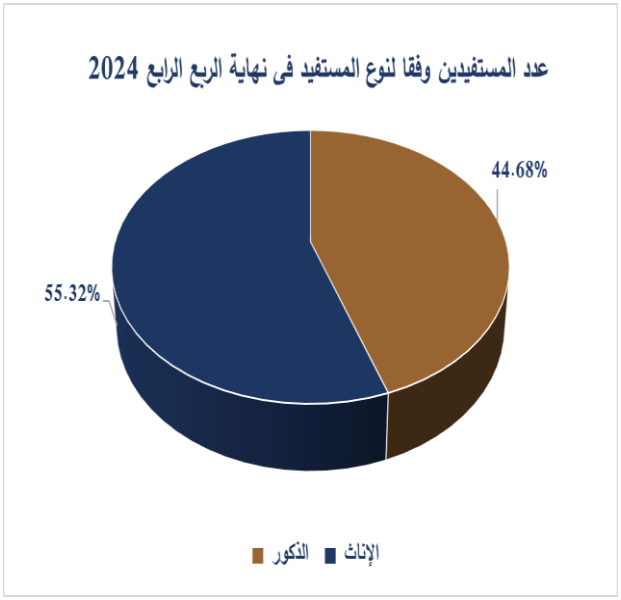

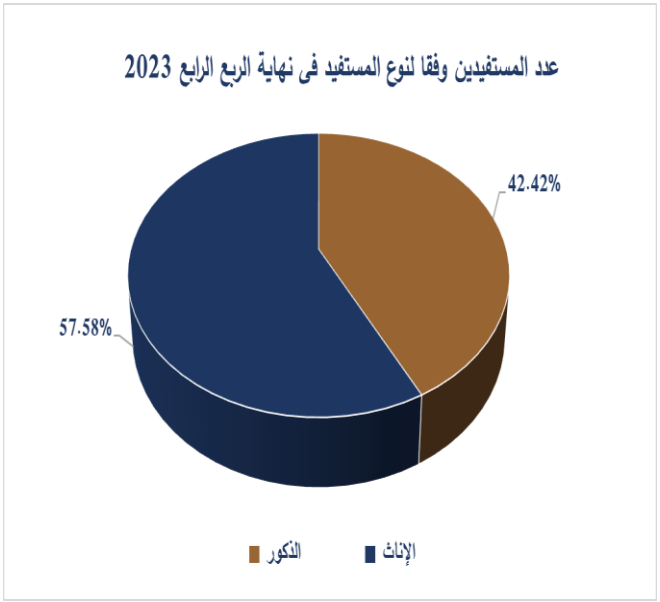

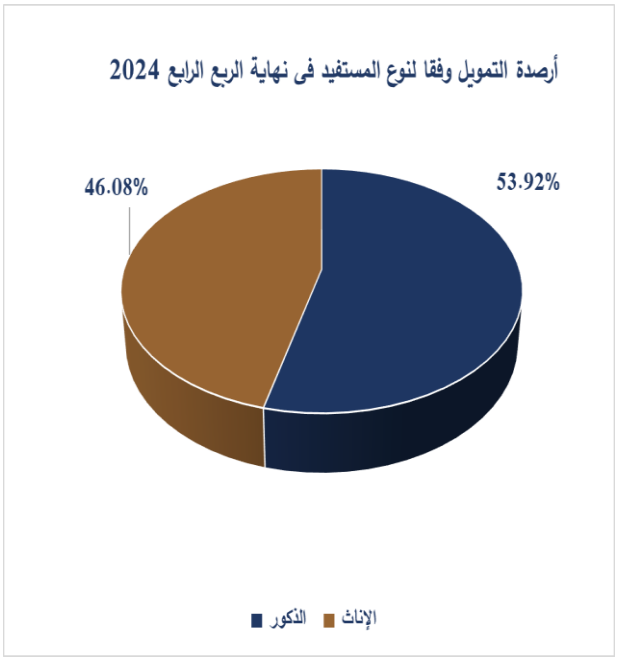

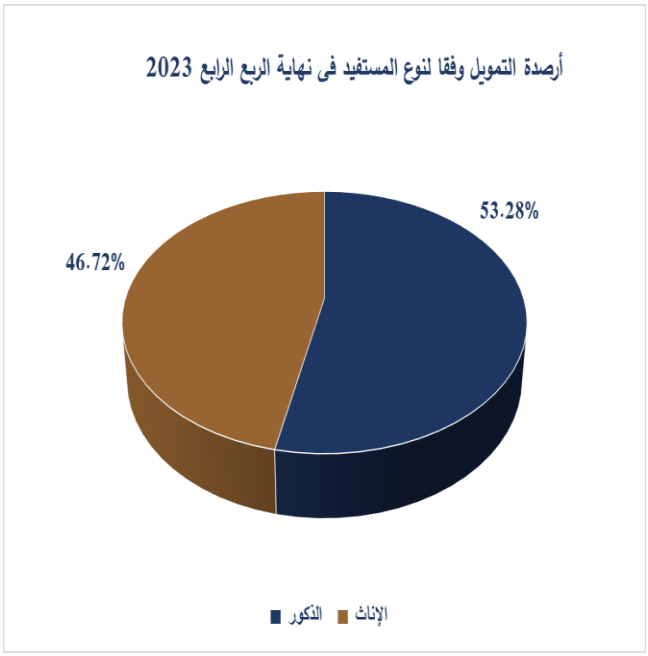

يتضح مما سبق ما يلي:

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2024 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيمة التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2023 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2024 نحو 34.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.66 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 26.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.62مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الرابع 2024 المركز الأول بنسبة 53.9%، بينما احتلت المركز الثانى بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 44.7%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع عام 2024 نحو 29.2 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الرابع عام 2023 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 23.6 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.2 مليون مستفيدة.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الرابع 2024 المركز الثاني بنسبة 46.1%، بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 55.3%.

4) تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

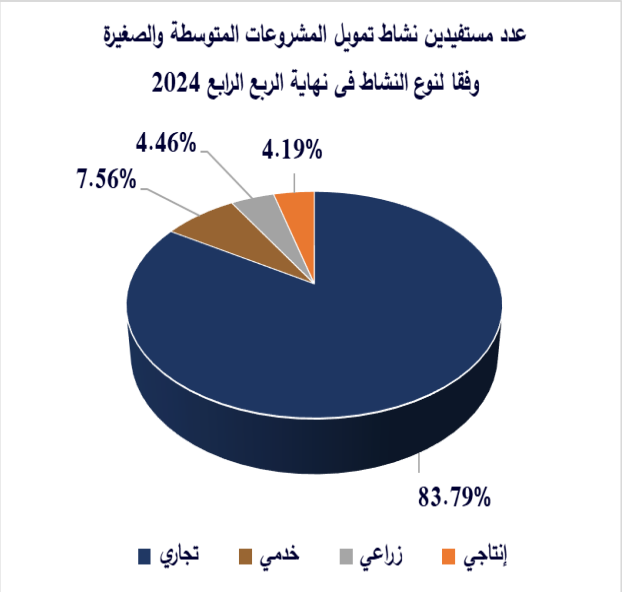

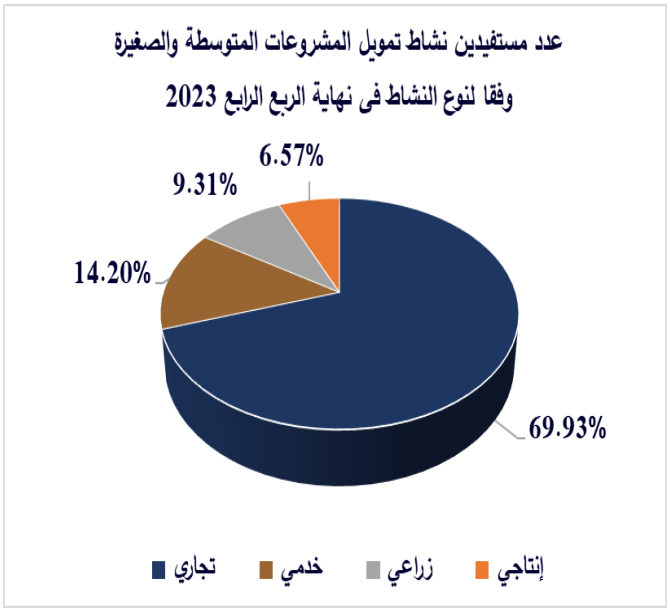

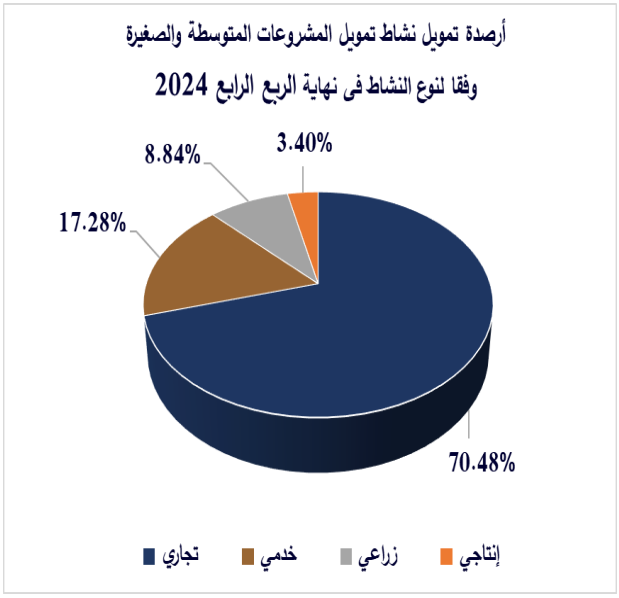

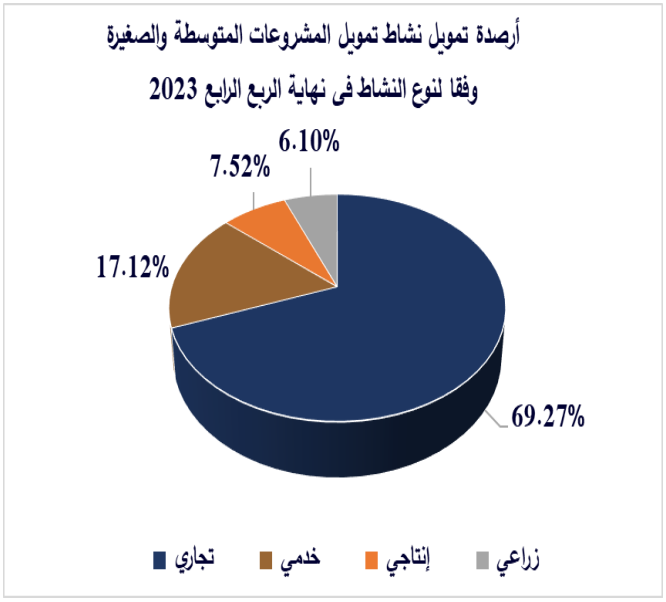

شهد نهاية الربع الرابع من عام 2024 نموًا ملحوظ في قيمة أرصدة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 166.2% حيث بلغت نحو 17.2 مليار جنيه، مقارنة بـ 6.5 مليار جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2023.

كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 213.3% حيث بلغ العدد حوالي 19.3 ألف مستفيد في نهاية الربع الرابع عام 2024، مقارنة بحوالي 6.2 ألف مستفيد بنهاية الربع **الرابع** عام 2023.

يتضح مما سبق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 12.2 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 16.2 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 4.3 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 70.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 83.8%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.0 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 1.5 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.1 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.88 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي نسبة 17.3%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.6%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الثالث في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 1.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.86 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 395.0 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو0.57 ألف مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي نسبة 8.8%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.5%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الرابع في نهاية الربع الرابع من عام 2024 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 586.3 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 0.81 ألف مستفيد مقارنة بنهاية الربع الرابع لعام 2023 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 486.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.41 ألف مستفيد.

واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي نسبة 3.4%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.2%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية –دون أخذ الفروع في الإعتبار–عدد (1036) في نهاية عام 2024.

جدول (7-3) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر في نهاية الربع الرابع من عام 2024

الفئة	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	عدد المنافذ القائمة
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)	22	988	1,010
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)	20	152	172
الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)	971	87	1,058
شركات تمويل المشروعات متناهية الصغر	23	2,357	2,380
الإجمالي	1,036	3,584	4,620

جدول (7-4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نهاية الربع الرابع من عام 2024

البيـــان	عدد الجهات القائمة	عدد الفروع القائمة	إجمال عدد المنافذ
شركات تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة	9	87	96
الجمعيات والمؤسسات الأهلية	1	14	15
الإجمالي	10	101	111

ثامناً: سجل الضمانات المنقولة

نهاية الربع الرابع من عام 2024 مقارنة بنهاية الربع الرابع من عام 2023

1) تطور سجل الضمانات المنقولة:

بيان بتطور الضمانات المنقولة في نهاية ديسمبر 2024:

البيـــــــان	في نهاية ديسمبر 2024	في نهاية ديسمبر 2023	معدل التغير%
إجمالي عدد الإشهارات (بالألف)	202	155	%30.5
إجمالي قيمة الإشهارات (مليار جنيه)	3,064	2,462	%24

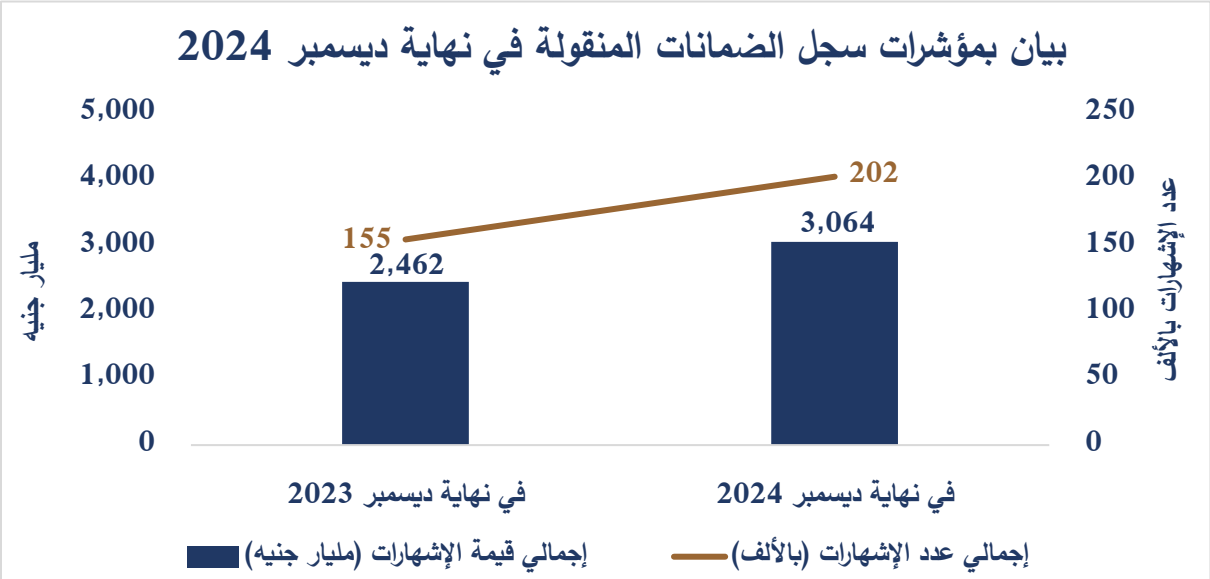

يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين:

بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 3.1 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 202 ألف إشهار في نهاية ديسمبر 2024، بينما بلغت قيمة الاشهارات على الأصول المنقولة 2.5 تريليون جنيه وقد بلغ عددها 155 ألف إشهار خلال الفترة المقابلة بمعدل زيادة بلغ 24% لقيمة الاشهارات.

2) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الضمانات في نهاية شهر ديسمبر 2024

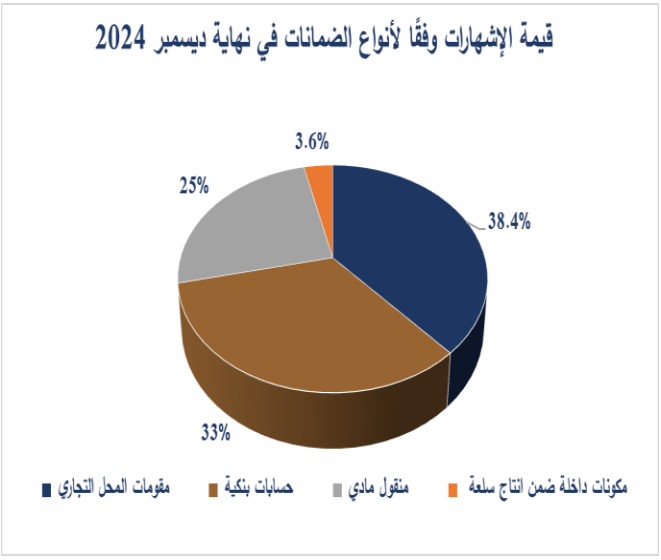

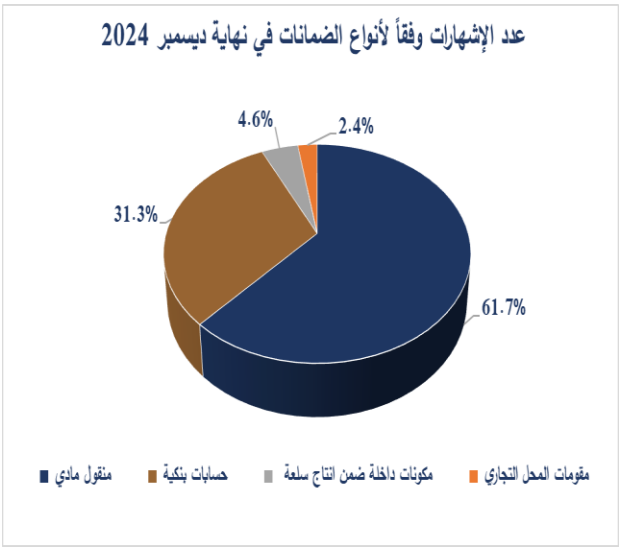

3) تصنيف الضمانات المنقولة وفقاً لأنواع الجهات في نهاية شهر ديسمبر 2024

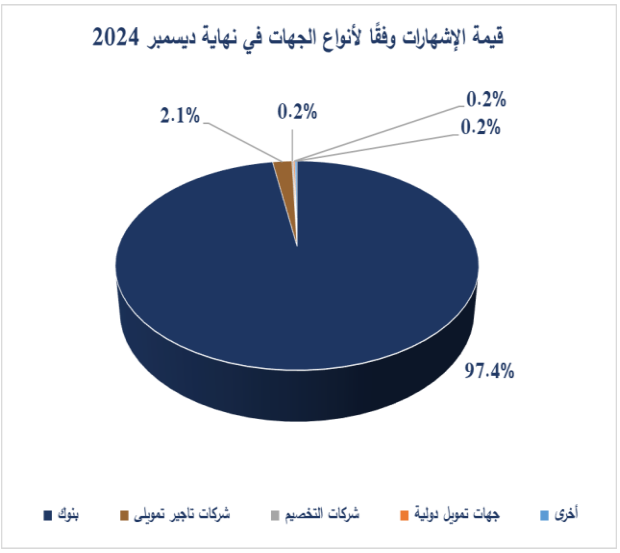

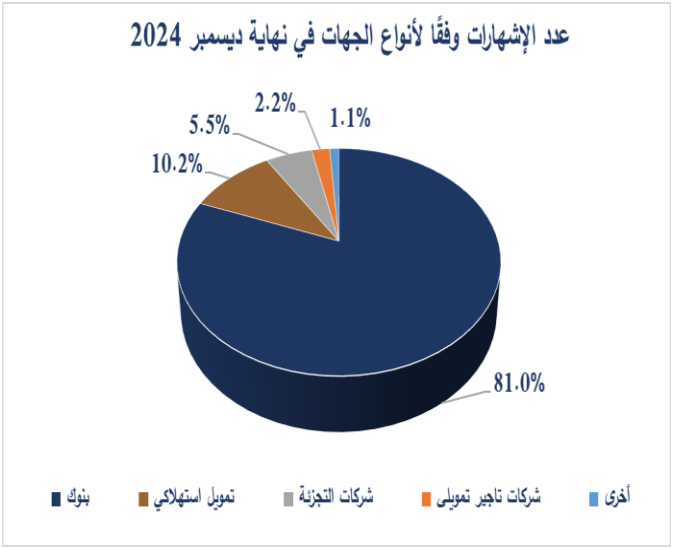

تاسعًا: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الربع الرابع من 2024:

- **الرقابة المالية تصدر كتاباً دورياً بشأن نشر أية معلومات وبيانات عن نشاط صناديق التأمين الحكومية.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، الكتاب الدوري رقم (5) لسنة 2024، بشأن نشر أية بيانات إحصائية أو تقارير أو دراسات عن نشاط صناديق التأمين الحكومية، ضمن مساعي الهيئة لحماية المتعاملين وضمان استقرار التعاملات وتعزيز ثقة جمهور المتعاملين بقطاع التأمين.

- **الرقابة المالية توقف تلقي طلبات التأسيس لنشاطي التمويل الاستهلاكي وتمويل المشروعات متناهية الصغر بالطرق التقليدية.**

- أوقفت الهيئة العامة للرقابة المالية، قبول طلبات التأسيس والموافقة المبدئية على تأسيس الشركات الراغبة في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاطي تمويل المشروعات متناهية الصغر أو التمويل الاستهلاكي بالطرق التقليدية، كما يوقف قبول طلبات الحصول على الترخيص بمزاولة نشاط التمويل المشروعات متناهية الصغر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وذلك لمدة عام قابل للتجديد، وفقاً للقرار رقم 184 لسنة 2024.

- **الرقابة المالية تلزم المؤسسات المُرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية وشركات التأمين بالتحقق من صحة بيانات ملكية رقم الهاتف المحمول لعملائها.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة، القرار رقم 186 لسنة 2024، بإلزام شركات التأمين، والشركات والجهات المُرخص لها بمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية، والشركات المقيدة بسجل خدمات التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية لمزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، بالاستعلام عن صحة بيانات ملكية رقم الهاتف المحمول لعملائها، وذلك عند إبرام العقد أو تجديده معهم كأحد إجراءات التحقق من هوية العملاء، وذلك من خلال منظومة الربط الإلكتروني بين الهيئة والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.

- **الرقابة المالية تصدر كتاب دوري بشأن ضوابط حوالات المحافظ الائتمانية الخاصة بأنشطة التمويل غير المصرفي لكافة جهات التمويل.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، الكتاب الدوري رقم (6) لسنة 2024، بشأن ضوابط حوالات المحافظ الائتمانية الخاصة بأنشطة التمويل غير المصرفي إلى جهات التمويل المرخص لها بممارسة ذات النشاط أو البنوك أو شركات التوريق أو صناديق الاستثمار، وذلك وفقاً للقواعد القانونية المنظمة لمزاولة الأنشطة التمويلية غير المصرفية والضوابط الخاصة بحوالة جهات التمويل غير المصرفي المحافظ الائتمانية إلى الجهات المذكورة.

- **الرقابة المالية تنظم ضوابط توريق الحقوق المالية الناشئة عن مزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي أو غيرها من الأنشطة.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، الكتاب الدوري رقم (7) لسنة 2024، بشأن ضوابط توريق الحقوق المالية الناشئة عن مزاولة أنشطة التمويل غير المصرفي، أو غيرها من الأنشطة الأخرى بحيث تشمل أنشطة التوريق التي تُجريها شركات في قطاعات أخرى بخلاف القطاع المالي غير المصرفي وتصدر عنها حقوق مالية آجلة.

- **الرقابة المالية تطور إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين مع الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 212 لسنة 2024 بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 61 لسنة 2017 بشأن إجراءات تعزيز حماية حسابات المتعاملين لدى الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، حيث شملت الإجراءات منع أي تحويلات مالية فيما بين حسابات عملاء كافة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، أو إيداعات مالية فيما بين حسابات العملاء لدى الشركة، أو إيداعات بتلك الحسابات من غير صاحب الحساب.

- **الرقابة المالية تصدر ضوابط توفيق أوضاع شركات قطاع التأمين وفقاً لقانون التأمين الموحد.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم 223 لسنة 2024، بشأن ضوابط توفيق أوضاع الشركات العاملة في قطاع التأمين وفقاً لقانون التأمين الموحد، وذلك تفعيلاً لمواد قانون التأمين الذي بدأ العمل به منذ يوم الخميس الموافق 11 يوليو 2024.

- نص القرار على إلزام الشركات التي يسري عليها أحكام قانون التأمين، وهي التي تزاول أنشطة التأمين بكافة أنواعها وشركات الوساطة في التأمين وإعادة التأمين وشركات خبرة المعاينة وتقدير الأضرار وشركات خبرة التأمين الاستشارية وشركات إدارة برامج الرعاية الصحية (إدارة برامج التأمين الطبي)، بتوفيق أوضاعها مع قانون التأمين الموحد خلال مدة تنتهي في الأول من ديسمبر 2024.

- **الرقابة المالية تطور ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمؤسسات المالية غير المصرفية.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 161 لسنة 2024، بإدخال تعديلات على الضوابط الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية.

- تسري الضوابط الواردة في القرار على البورصات المصرية، والمؤسسات المالية، والأشخاص الطبيعيين المُرخص لهم بمزاولة أي أعمال تتصل بأحد الأنشطة المالية غير المصرفية، كما تسري أحكام قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القرار.

- **الرقابة المالية تنظم التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.**

- أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 232 لسنة 2024، بشأن تنظيم الموافقة على التعامل في الأوراق والأدوات المالية الحكومية بالسوق الثانوي.
- حيث تضمن التنظيم إنشاء سجل لدى الهيئة العامة للرقابة المالية يضم كافة الشركات والجهات المؤهلة للتداول على الأوراق والأدوات المالية الحكومية في السوق الثانوي، والتي تشمل والتي تشمل البنوك المقيدة بسجل المتعاملون الرئيسيون، وكذلك البنوك من غير المتعاملون الرئيسيون والشركات المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات وكذلك الشركات المرخص لها من الهيئة بمزاولة نشاط صناديق الاستثمار وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، في إطار السعي الدائم من الهيئة لرفع كفاءة وتنافسية عملية التداول على أوراق الدين الحكومية في السوق الثانوي.

- **الرقابة المالية تعدل قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية لتشجيع الشركات على القيد.**

– أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرارين رقم 252 و253 لسنة 2024، بشأن تعديل قواعد قيد وشطب شهادات خفض الانبعاثات الكربونية بالبورصات المصرية، ومعايير قيد جهات التحقق والمصادقة لمشروعات خفض الانبعاثات الكربونية لدى الهيئة.

– نص القرار على تعديل القرار رقم 31 لسنة 2024، على أن يجوز تسجيل مشروعات خفض الانبعاثات بقاعدة البيانات الخاصة بالمشروعات قبل إصدار تقارير جهات المصادقة لها، بشرط أن يتم موافاة الهيئة بنسخة من التقارير المشار إليها خلال سنة من تاريخ تسجيل المشروع، وإلا أُعتبر التسجيل كأن لم يكن، كما يجوز للهيئة مد تلك المهلة بناء على مبررات جدية تقبلها الهيئة.

- **الرقابة المالية تطوّر قواعد الجودة والسلوكيات الخاصة بأعمال مراقبي الحسابات المُقيّدين في سجلات الهيئة.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرارين 174 و175 لسنة 2024، في شأن تطوير قواعد الجودة والسلوكيات الخاصة بأعمال مراقبي الحسابات المُقيّدين في سجلات الهيئة.
- يبدأ سريان القواعد المنصوص عليها في القرارين اعتباراً من أول يناير من العام 2026، ويشملان العاملين في نشاط مراقبة الحسابات بالقطاع المالي غير المصرفي، ويتضمن العاملين في الشركات المُقيّدة بالبورصة، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي والتخصيم، والتمويل الاستهلاكي، والتمويل متناهي الصغر، وصناديق التأمين الخاصة، والشركات العاملة في سوق المال، من المقيدين في سجلات هيئة الرقابة المالية.

- **الرقابة المالية تدشن أول مختبر تنظيمي بالقطاع المالي غير المصرفي لدعم نمو الشركات الناشئة ذات الحلول الرقمية الابتكارية.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية القرار رقم 163 لسنة 2024، برئاسة الدكتور محمد فريد، بإنشاء وتشغيل مختبر تنظيمي للتطبيقات التكنولوجية يسمح لمزاولي الأنشطة المالية غير المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية وللجهات الراغبة في القيد والمقيدة بسجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية في الأنشطة المالية غير المصرفية لدى الهيئة، بإجراء اختبارات على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة بما في ذلك نماذج الأعمال والآليات ذات العلاقة.

- **الرقابة المالية تجيز إصدار وثائق تأمين نمطية جديدة يُسمح بتوزيعها إلكترونياً.**

- أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم 267 لسنة 2024، بتعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 122 لسنة 2015، في شأن تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لبعض وثائق التأمين النمطية إلكترونياً من خلال شبكات نظم المعلومات، استجابة لطلبات شركات التأمين الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة، كمرحلة أولية بإصدار وثائق التأمين السيارات التكميلي "الزيرو" إلكترونياً، يستتبعها وثائق تأمين أخرى وفقاً لمتطلبات السوق.

- **الرقابة المالية تنظم ورشة عمل بمحافظة الإسكندرية لتعزيز مستويات الثقافة المالية.**

- نظمت الهيئة العامة للرقابة المالية بالتعاون مع جامعة الإسكندرية وهيئة قصور الثقافة ورشتي عمل عن الخدمات المالية غير المصرفية تتضمن دور الهيئة العامة للرقابة المالية من خلال القطاع المالي غير المصرفي في تعزيز نمو الاقتصاد القومي، عبر تعريف الشباب وأفراد المجتمع بالمنتجات المالية غير المصرفية وأهميتها وفوائدها وكيفية الاستفادة منها وطرق الوصول والحصول عليها، وذلك في تحقيق تطلعاتهم وبناء قدراتهم في اتخاذ قرارات مالية وتأمينية واستثمارية سليمة.

- تم تنظيم ورشتي العمل تفعيلاً لبروتوكولات التعاون المتعددة التي وقعتها الهيئة مع الجهات المختلفة بهدف تعزيز مستويات الوعي ونشر الثقافة المالية لكافة فئات المجتمع ومن ضمنها وزارة التعليم العالي، ووزارة الثقافة حيث تم تنظيم ندوة بجامعة الإسكندرية شارك فيها 300 طالب وطالبة من 5 كليات مختلفة، وعدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وندوة أخرى بالمدينة الشبابية بأبو قير بحضور 130 شاب وفتاة من أبناء المحافظات الحدودية.

- **تعاون بين معهد الخدمات المالية التابع لهيئة الرقابة المالية ومعهد دراسات البورصة الاسباني لتقديم درجة الماجستير في الأسواق المالية.**

- شهد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، توقيع بروتوكول تعاون بين معهد الخدمات الماليةFSI ، الذراع التدريبي للهيئة العامة للرقابة المالية، المعهد الاسباني لدراسات البورصاتIEB ، في مقر الهيئة، ضمن الاتفاق المُبرم بين الطرفين ويقدم الطرفان بموجبه درجة الماجيستير الدولي في الأسواق المالية بمصر.

- يهدف برنامج الماجستير الدولي في الأسواق المالية الى تزويد الطلاب بالمعرفة الواسعة والمهنية في كافة نواحي التمويل من خلال التركيز على الممارسة الفعلية وكيفية تطبيق المفاهيم النظرية وربطها بالواقع العملي الحقيقي في مجال التمويل. ويقدّم المحاضرون التمارين ودراسات الحالة، بالإضافة الى التدريب العملي والمحاكاة الفعلية من خلال التدريب على منصةBloomberg ، علاوة على منصات التداول التي تحاكى المحفظة عبر الإنترنت بالإضافة الى دعم المهارات الشخصية للطلاب والتفاعل الجماعي بالفصول الدراسية والعروض وكذلك الزيارات الميدانية في نهاية الماجستير للجهات ذات العلاقة بموضوعات الدراسة.

- **رئيس الرقابة المالية يشارك في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الأسواق النامية الناشئة التابعة لمنظمة "الأيسكو" بتركيا.**

- ألقى الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، كلمة افتتاحية في الاجتماع والمؤتمر السنوي للجنة الأسواق النامية الناشئة التابعة للمنظمة الدولية للهيئات الرقابية على أسواق المال والذي تنظمه وتستضيفه هيئة أسواق المال التركية، في العاصمة أنقرة، والذي يستمر حتى نهاية الأسبوع الجاري، ويضم ممثلي كافة الجهات الرقابية على أسواق المال في العالم، حيث يشارك الدكتور فريد بصفته رئيس لهيئة الرقابة المالية ونائباً لرئيس المنظمة الدولية للجهات الرقابية على أسواق المال بصفته رئيساً للجنة الأسواق النامية والناشئة بالأيسكو.
- يشهد المؤتمر والاجتماع السنوي بحث كافة القضايا المؤثرة والتطورات التي من شأنها التأثير على أسواق رأس المال وتبادل الخبرات والتجارب حول كيفية إدارة هذه التغيرات والتطورات بالشكل الذي يسهم في تعزيز دور أسواق رأس المال في دعم الاقتصادات المختلفة، ومن أبرز الموضوعات محل النقاش جهود تحقيق الشمول المالي وزيادة الثقافة المالية والتطورات والاتجاهات المختلفة لتنظيم أسواق العملات المشفرة والأصول الرقمية وإعداد تقارير الاستدامة.

إيضاح

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقارى، والتأجير التمويلى، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وسجل الضمانات المنقولة؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها فى تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدى إلى تغير بعض الأرقام وفقا لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

Building Bridges not Walls
نبنى الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B137 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي – الجيزة

تليفون: 35345350 فاكس: 35370037

بريد إلكترونى: research@fra.gov.eg الموقع الإلكترونى: www.fra.gov.eg